

دفاع عن الأصل المقدر

د. داود عبده

ملخص

يؤكد كاتب المقال أهمية تقدير بنية داخلية **Underlying Structure** أي أصل يختلف أحياناً عن ظاهر اللفظ ، في وضع القواعد اللغوية من خلال مناقشة قواعد صياغة الفعل المجهول من الفعل المعلوم . وبين المقال أن صياغة الفعل المجهول من الفعل المعلوم لا يمكن أن يتم بقاعدة عامة إلا إذا طبقت تلك القاعدة على البنية الداخلية (الأصل المقدر) للفعل المعلوم ، كما أدرك اللغويون العرب القدامى .

الفعل الماضي المجهول ، مثلاً ، يصاغ من المعلوم بقاعدة عامة هي : تحويل آخر علة (حركة) في بنية الكلمة الى كسرة وتحويل جميع العلل التي تسبقها الى ضمات . وهذه القاعدة تؤدي إلى النتائج الصحيحة دائماً إذا طبقت على البنية الداخلية للفعل (بعد تنطيق القواعد الصوتية الملائمة على ناتج القاعدة الصرفية) ، ولكنها لا تصلح لجميع الأفعال إذا طبقت على ظاهر اللفظ . كما أنه لا يمكن التوصل إلى قاعدة عامة أخرى لصياغة الفعل الماضي المجهول تنطبق على ظاهر اللفظ . وكل ما يمكن التوصل إليه هو مجموعة من القواعد ، بعضها ليس له مبرر لغوي .

ويشير المقال إلى أهمية التوصل إلى قاعدة عامة بدلاً من مجموعة من القواعد المتفرقة لأن ذلك متصل بطبيعة اللغة ذاتها . فالتكلم يطبق قاعدة واحدة معينة في كل موقف لغوي تنطبق عليه تلك القاعدة ، ولا يخرج عن ذلك إلا إذا اختلف الموقف اختلافاً يبرر هذا الخروج .

أشرت في غير موضع ^(١) إلى أهمية تقدير أصل مختلف عن ظاهر اللفظ في صياغة القواعد اللغوية . وفي هذه المقالة أعود إلى تأكيد تلك الأهمية مرة أخرى من خلال معالجة صياغة الفعل المجهول .

قارن الفعل الماضي المعلوم بنظيره المجهول في الأمثلة التالية :

ك - تُ - ت - ر - ب (كُتِبَ)	ك - ت - ب (كَتَبَ)
ط - تُ - ل - ب (طُوِلَ)	ط - ل - ب (طَالَ بَ)
ع - تُ - ل - م (عُدِمَ)	ع - ل - م (عَدِمَ)
ء - ك - ر - م (أُكْرِمَ)	ء - ك - ر - م (أَكْرَمَ)
ت - سُ - ل - م (تُسَلِّمَ)	ت - س - ل - م (تَسَلَّمَ)
ت - بُ - د - ل (تُبَدِّلَ)	ت - ب - د - ل (تَبَادَّلَ)
ح - تُ - ر - م (احْتُرِمَ)	ح - ت - ر - م (احْتَرَمَ)
س - تُ - ق - ب - ل (اسْتُقْبِلَ)	س - ت - ق - ب - ل (اسْتَقْبَلَ)
س - تُ - م - ل (اسْتُمِلَ)	س - ت - م - ل (اسْتَمَالَ)
ت - تُ - ر - ج - م (تُرْجَمَ)	ت - ر - ج - م (تَرَجَّمَ)

تلاحظ أن المجهول يصاغ من المعلوم بتحويل آخر علة في بنية الفعل ^(٢) الى كسرة وتحويل العلل السابقة لها جميعاً الى ضمات ، دون تغيير في طول العلل . (أي أن الفتحة الطويلة (الألف) تتحول إلى كسرة طويلة في مثل استميل وإلى ضمة في مثل طوب و تبودل) .

إن هذه القاعدة العامة تؤدي إلى نتائج غير صحيحة إذا طبقت على ظاهر اللفظ في مثل شدة واحتلّ :

ش - د د (شَدَّ) ← ش - د د (شِدَّ)
ح ت - ل ل (احْتَلَّ) ← ح ت - ل ل (احتلَّ)

ولكنها تؤدي إلى النتائج الصحيحة إذا طبقت على البنية التحتية Underlying Structure (الأصل المقدّر) لأمثال الأفعال السابقة ، بعد تطبيق قاعدة صوتية معروفة عليها :

ش - د - د (شَدَد) ← ش - د - د (شُدَد)
ح ت - ل - ل (احْتَلَّل) ← ح ت - ل - ل (احتُلِّل)

قد يعترض معترض قائلًا : لم نعتبر العلة الوحيدة في شدة هي العلة الأخيرة في بنية الكلمة ولا نعتبرها العلة الأولى ؟ إن هذا الاعتراض وجيه من غير شك . وليس هناك خلاف في أنها العلة الأولى فعلاً . والمتكلم حين يحوّل شدة إلى شُدَد يعرف (معرفة تطبيقية لا واعية) أن العلة التي حوّلها إلى ضمة هي العلة الأولى لا الأخيرة . ولكن صياغة القواعد يجب أن يكون بأسهل الطرق وأعمها . وبما أن بنية الفعل المعلوم تحتوي أحياناً على أكثر من علتين ، فإن الأسهل أن نقول : حوّل أول علة تقابلك من آخر الكلمة إلى كسرة ثم حوّل أي علة سابقة لها - بصرف النظر عن عدد هذه العلل - إلى ضمة . وبحسب هذه الصياغة تحوّل العلة الوحيدة في شدة أو احتلّ إلى كسرة ، لأنها أول علة من آخر الكلمة^(٤) . وبما أنها غير مسبقة بأي علة أخرى ، فإن تطبيق القاعدة ينتهي عند هذا الحد .

فإذا بحثنا عن بديل لهذه الصياغة السهلة للقاعدة ، بديل يعتبر العلة الوحيدة في شدة أو احتلّ العلة الأولى في بنية الكلمة ، بدلاً من اعتبارها العلة الأخيرة ، وجدنا أن صياغة القاعدة تصبح معقدة . ذلك أننا لا نستطيع أن نعكس الصياغة السابقة

فنفقول : « حَوَّلَ أولَ عِلَّةٍ تَقَابَلَكُ مِنْ أولِ الكَلِمَةِ إلى ضَمَّةٍ ثُمَّ حَوَّلَ كُلَّ عِلَّةٍ تَلِيهَا إلى كَسْرَةٍ » لِأَنَّ هَذِهِ الصِّيَاغَةَ تُؤَدِّي إلى نَتَائِجٍ غَيْرِ صَحِيحَةٍ عِنْدَ تَطْبِيقِهَا عَلَى أَفْعَالٍ مِثْلَ تَسَلَّمَ أَوْ تَنَاوَلَ :

تَسَلَّمَ - لَمَ - م ← * تَسَلَّمَ - لَمَ - م
تَنَاوَلَ - وَ - ل ← * تَنَاوَلَ - وَ - ل

وَكَذَلِكَ لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ : « حَوَّلَ الْعَلَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فِي بَنِيَةِ الْكَلِمَةِ إلى ضَمَتَيْنِ ، ثُمَّ حَوَّلَ الْعِلَّةَ الَّتِي تَلِيهِمَا (إِنْ وَجَدَتْ) إلى كَسْرَةٍ » لِأَنَّ هَذَا يُؤَدِّي إلى نَتَائِجٍ غَيْرِ صَحِيحَةٍ فِي مِثْلِ كَتَبَ وَطَالَبَ وَتَرَجَّمَ :

كَتَبَ - تَبَ - ب ← * كَتَبَ - تَبَ - ب
طَالَ - لَبَ - ب ← * طَالَ - لَبَ - ب

بَلْ أَنَّ صِّيَاغَةَ الْقَاعِدَةِ بِطَرِيقَةٍ مَعْقَدَةٍ كَقَوْلِنَا : « إِذَا كَانَتْ بَنِيَةُ الْكَلِمَةِ تَحْتَوِي عَلَى عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ فَحَوَّلَهَا إلى ضَمَّةٍ ، وَإِذَا كَانَتْ تَحْتَوِي عَلَى عِلَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَحَوَّلَ الْأُخْرَى إلى كَسْرَةٍ وَكُلَّ عِلَّةٍ سَابِقَةٍ لَهَا إلى ضَمَّةٍ » لَا يُؤَدِّي إلى النَتَائِجِ الصَّحِيحَةِ دَائِمًا . فَالْصِّيَاغَةُ السَّابِقَةُ تَحَوَّلَ قَالَ ، مِثْلًا ، إلى * قَوْلَ ، وَبَاعَ إلى * بَوَعَ ، وَاحْتَاجَ * إلى احْتَوَجَ ، بَدَلًا مِنْ قِيلَ وَبِيعَ وَاحْتَجِيَ ^(٥) .

قَدْ يَاقْتَرَحُ مَقْتَرَحُ أَنْ تَعَالِجَ الْمَشْكَلَةَ بِإِضَافَةِ النَّصِّ التَّالِيِ إلى الْقَاعِدَةِ الْعَامَةِ : « وَإِذَا كَانَتْ بَنِيَةُ الْفِعْلِ تَنْتَهِي بِصَحِيحِينَ مِثْلَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ (صَحِيحٌ « مُشَدَّدٌ ») فَإِنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي تَقَعُ قَبْلَهُمَا مَبَاشَرَةً تَحَوَّلَ إلى ضَمَّةٍ » .

أَوَّلًا : إِنْ إِضَافَةُ هَذَا النَّصِّ تَجْعَلُ الْقَاعِدَةَ الْعَامَةَ قَاعِدَتَيْنِ ، إِحْدَاهُمَا تَطْبِقُ عَلَى الْأَفْعَالِ الَّتِي تَنْتَهِي بِصَحِيحِينَ مِثْلَيْنِ وَالْأُخْرَى عَلَى بَقِيَةِ الْأَفْعَالِ ، وَهُوَ بِهِذَا يَعْقِدُ الْقَاعِدَةَ الْعَامَةَ .

ثانيا : إن الصياغة الجديدة لا تؤدي الى النتائج الصحيحة حين تطبق على أفعال مثل
أَحَلَّ واسْتَمَدَّ :

مَح - ل ل ← مَح - ل ل
 س ت - م - د د ← س ت - م - د د

مما يدل على أن تحوّل العلة في شدّ واحتلّ إلى ضمة لا علاقة له بوجود صحيحين
 مثلين في هذين الفعلين .

ولست أرى سبيلاً لصياغة القاعدة صياغة تؤدي الى النتائج الصحيحة - إذا
 تمسكنا بتطبيقها على ظاهر اللفظ - سوى اعتمادها على افتراضين غير صحيحين هما أن
 لوحداية العلة ووقوعها قبل صحيحين مثلين علاقة باختلاف تحوّلها :

« إذا كان الفعل لا يحتوي الا الى علة واحدة وكانت متلوّة بصحيحين مثلين متواليين
 فانها تحوّل الى ضمة . وفي جميع الحالات الأخرى تحوّل العلة الأخيرة الى كسرة وتحوّل
 العلل السابقة لها - ان وجدت - الى ضمات » . وهي على كل حالة قاعدة معقّدة اذا
 قورنت بالقاعدة العامة .

من هذا يتضح أن ليس هناك حل للمشكلة المطروحة - فيما أرى - سوى تطبيق
 القاعدة العامة على البنية التحتية للفعل ، كما فعل القدماء . فالقاعدة الصرفية العامة
 حين تطبق على شدّد واحتلّ وقول وبيع ودعّو وأحلّل أو اية بنية تحتية لأي فعل ماض
 تؤدي الى الصيغ المملوطة الصحيحة ، بعد تطبيق القواعد الصوتية الملائمة على نتائج
 هذه القاعدة الصرفية .

وهذه القواعد الصوتية ليست، مخترعة لصياغة الفعل المجهول ، وانما هي قواعد عامة
 موجودة في اللغة العربية :

١ - فالقاعدة الصوتية التي تحوّل شدّد الى شدّ او احتلّل الى احتلّ ، قاعدة عامة تحذف
 العلة القصيرة حين تقع بين صحيحين مثلين (اذا لم يؤدّ هذا الحذف الى توالي ثلاثة
 صحاح ، اي « التقاء ساكنين ») :

شُ-د-د- (شُ-د-د) ← ش-د-د- (شُ-د-د)
 رت-د-د- (ارتدَد) ← رت-د-د- (ارتدَد)

م-ح-ت-ل-ل-ن (مُحْتَلِّلٌ) ← م-ح-ت-ل-ل-ن (مُحْتَلِّلٌ)
 م-ح-ت-ل-ل-ن (مُحْتَلِّلٌ) ← م-ح-ت-ل-ل-ن (مُحْتَلِّلٌ) ^(٦)

٢ - والقاعدة الصوتية التي تؤدي الى قلب مكاني بين الاول من الصحيحين المثلين والعلة القصيرة التالية له (اى « نقل حركة حرف الى الحرف السابق له » على حد تعبير القدماء) قاعدة عامة لا تنطبق على أُحْلِلَ فحسب ، بل على كثير من الصيغ التي يؤدى حذف العلة القصيرة بين المثلين فيها (القاعدة الاولى) الى توالي ثلاثة صحاح ^(٧) .

م-ح-ل-ل- (أُحْلِلَ) ← م-ح-ل-ل- (أُحْلِلَ)
 س-ت-د-د- (استدَد) ← س-ت-د-د- (استدَد)
 م-ف-ر-ر-ن (مَفَرَّرٌ) ← م-ف-ر-ر-ن (مَفَرَّرٌ)
 ش-د-د- (أَشَدُّ) ← ش-د-د- (أَشَدُّ)

٣ - والقواعد الصوتية التي تحوّل قول الى قيل ، ويُبْع الى بيع ، ودُعِيَ الى دُعِيَ قواعد عامة ايضا . فالمائلة بين الضمة والكسرة (وبين الكسرة والضمة) ، وتحوّل الواو الى ياء مائلة لكسرة (وتحوّل الياء الى واو مائلة لضمة) قواعد صوتية معروفة في اللغة العربية . ^(٨)

وما قيل عن ضرورة أخذ البنية التحتية للفعل في صياغة قاعدة الماضي المجهول بعين الاعتبار ينطبق أيضا على المضارع المجهول . فالقاعدة المعروفة ، وهي تحويل العلة الأخيرة في بنية الكلمة الى فتحة وتحويل العلة الاولى الى ضمة ، لا تكون قاعدة عامة الا اذا طبقت على البنية التحتية للفعل المعلوم . ذلك أنها اذا طبقت على الصيغة المملوطة يَجِد ، مثلا ، فانها تؤدي الى نتيجة غير صحيحة هي يُجَد . اما اذا طبقت على البنية التحتية يُوْجَد ^(٩) ، فانها تؤدي الى الصيغة المملوطة الصحيحة يوجد .

ولكن ماذا عن تعديل القاعدة تعديلا يؤدي الى النتيجة الصحيحة عند تطبيقها على

يَجِد ؟

عند مقارنة ي-ج-د. (يجد) بامثلة مثل : ي-ك-ت-ب (يكتب) ؛
ي-س-ت-ع-م-ل (يستعمل) ، ي-ح-ت-ر-م (يحترم) ، نلاحظ أنَّ العلة
الاولى في يجد يليها صحيح واحد ، بينما يليها صحيحان في الامثلة الأخرى . وقد يقودنا
هذا الى إضافة ما يلي إلى القاعدة العامة :

« وإذا كانت العلة الاولى متلوة بصحيح واحد فقط ، فانها تصبح ضمة
طويلة . » غير أن هذا الشرط لا مبرر لغويا له ، ففي اللغة العربية كلمات لا حصر لها
تحتوى على ضمة يليها صحيح واحد ، دون ان تتحول الى ضمة طويلة . بل ان هذا
الشرط لا ينطبق حتى على أفعال مبنية للمجهول مثل : يناقش ويطالب ويجارى
الخ .

فاذا خطر لنا ان السبب في عدم انطباق التعديل على الامثلة السابقة هو وجود علة
طويلة بعد الصحيح الذى يلي الضمة ، فسنجد انه لا ينطبق أيضا على أفعال مثل
يعلم و يترجم و يتناول حيث العلة بعد الصحيح الذى يلي الضمة علة قصيرة . فاذا قلنا
لعلَّ السبب في اختلاف يجد أنها تحتوى على علتين فقط وأن الامثلة السابقة كلها تحتوى
على أكثر من علتين ، فسنجد ان الضمة في مثل يقال و يعاد و يرذ لم تصبح طويلة رغم
أن الأفعال السابقة لا تحتوى الا على علتين في بنية الكلمة ؟

وسنضطر في نهاية المطاف إلى أن نعدّل الشرط المضاف بحيث يصبح :

« واذا كان الفعل يحتوى على علتين فقط ، ليست الثانية منها طويلة . وكان الفعل
خاليا من الصراح المتوالية في وسطه أو آخره ، فان العلة الاولى تصبح ضمة طويلة . » .

وواضح مما سبق ان هذا الشرط قائم على أسس غير مقبولة لغويا ، وأنه مُفصّل لحلّ
مشكلة الأفعال التي حذفت واوها في المعلوم وبقيت في المجهول ، مثل يجد .

قد يسأل سائل بعد كل هذا : لم تمسك بقاعدة عامة ؟ ولم لا يكون هناك قاعدتان
او ثلاث او أربع ؟

ان هذا السؤال لا يمكن ان يصدر عن لغوى جادّ ، فليس هناك لغوى جاد ينكر أن
من أهم أهداف البحث اللغوى الأساسية اكتشاف القواعد العامة في اللغات ، وأن

القاعدة العامة في التحليل اللغوي أفضل من القواعد المتعددة ، حتى عندما يكون لها مبرر لغوي مقبول ، فكيف بالقواعد المتعددة التي لا تستند الى مبررات لغوية مقبولة ؟

وقد أصبح هذا المبدأ المعروف منذ القديم أشد رسوخا بعد ازدهار الدراسات الحديثة في علم اللغة وعلم اللغة النفسي ، لأن هذا المبدأ متصل بطبيعة اللغة ذاتها . فالمتكلم يطبق القاعدة اللغوية بنفس الطريقة في كل مجال تنطبق عليه هذه القاعدة ، ولا يخرج عن ذلك الا اذا اختلف المجال اختلافا يبرر هذا الخروج . فالمتكلم في معظم اللهجات العربية ، مثلا ، يضيف كسرة - لا ضمة أو فتحة - كلما أراد نطق عبارة تبدأ بصحيحين متوالين او تحتوى على ثلاثة أصوات صحيحة ، كما هو معروف : اشرب ، استقلال ، كتبت البنت الخ .

ولذا عندما نجده يقول أكتب ، بضم « همزة الوصل » ، وكتبتم الرسالة ، بضم الميم ، فان على اللغوي أن يكتشف السبب الذي جعله يخرج عن القاعدة العامة (المماثلة في الحالة الاولى ووجود او محذوفة في الضمير المتصل ^(١٠) في الحالة الثانية) لا أن يعدل القاعدة العامة . والخلاف الذي دار حول « حركة همزة الوصل » بين البصريين والكوفيين ليس خلافا شكليا ، بل خلاف مبدئي أساسي . فرأى البصريين القائل ان « حركة همزة الوصل » هي كسرة ، وانها تتحول الى ضمة في مثل أدخل مماثلة للضمة التالية هورأى من يتمسك بالقاعدة العامة . اما رأي الكوفيين القائل ان « حركة همزة الوصل » مجانسة للحركة التي تليها ، فهو رأى من يرفض القاعدة العامة ، التي تعتبر أن الأصل في أدخل هو ادخل ^(١١) .

وكذلك يصوغ العربي التفضيل على وزن أفعل فيقول اكبر ، أصغر ، أحسن ، ولكنه يقول : أقل ، أشد ، أعز .

ونحن بين خيارين : الخيار الأول ان نقول هناك قاعدتان لصياغة التفضيل : أفعل للصفات التي يكون الصحيحان الثاني والثالث فيها مثلين (قليل ، شديد ، عزيز الخ) ، وأفعل لبقية الصفات . والخيار الثاني ان هناك قاعدة واحدة فقط هي صياغة التفضيل على وزن أفعل ، وأن وزن أفعل جاء نتيجة قاعدة صوتية سبقت الاشارة اليها ، هي حدوث قلب مكاني بين العلة القصيرة بين

الصحيحين المثلين والصحيح السابق لها ، وهي قاعدة صوتية عامة كما لا حظنا ، لا قاعدة خاصة بالفضل . والفرق بين الخيارين - كالفرق بين رأى الكوفيين ورأى البصريين - ليس فرقا شكليا ، وإنما فرق مبدئي متصل بطبيعة اللغة كما قلنا من قبل .

الهوامش

(١) انظر : دراسات في علم أصوات العربية ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، ١٩٧٩ . و « التقدير وظاهر اللفظ » ، الفكر العربي ، بيروت ، العدد ٧ ، ١٩٧٩ ، ص ٦ - ١٦ .

(٢) « حركة البناء » التي تلي الصحيح الأخير في الأفعال السابقة ، و « حركة همزة الوصل » التي تسبق الصحيح الأول في عدد منها ، ليستا من بنية الكلمة .

(٣) النجمة الى يمين الكلمة تشير إلى أن الصيغة غير صحيحة .

(٤) ان اعتبار العلة الوحيدة الأخيرة بدلا من العلة الأولى ليس خطأ في صياغة القاعدة ، وإنما خطأ مرده التمسك بظاهر اللفظ مجالا لتطبيقها . وليس صدفة أن الصياغة العامة السهلة تلائم البنية التحتية (الأصل) أكثر مما تلائم ظاهر اللفظ .

(٥) تؤدي الصياغتان اللتان رفضناهما من قبل أيضا إلى نتائج غير صحيحة عند تطبيقها على أمثال قال وباع واحتاج . وإذا قيل ان قول وبوع وردتا في بعض اللهجات القديمة (انظر : ابن جني ، المصنف لكتاب التصريف ، ج ١ ، ص ٢٥٥) ، فما القاعدة التي تصوغ بها قيل وبيع ، وهما الصيغتان الشائعتان في اللغة ؟

(٦) لاحظ أهمية تقدير أصلين مختلفين لكلمة محتل في تفسير وجود صيغة ملفوظة واحدة لاسم الفاعل واسم المفعول ، بينما توجد صيغتان مختلفتان في جميع الحالات التي ليس فيها صحيحان مثلاً (محترم - محترم ، منتخب - منتخب الخ .)

(٧) انظر : دراسات في علم أصوات العربية ، ص ١٧ و ص ٢٢ .

(٨) انظر المرجع السابق ص ٣٥ و ص ٤٤ .

(٩) لاحظ ضرورة الواو في البنية التحتية لتفسير العلاقة بين يجد ووجد و وجود الخ .

(١٠) انظر : دراسات في علم أصوات العربية ص ٥٦ - ٦٢ .

(١١) انظر : المرجع السابق ص ٥٦ - ٥٨ .